نبه
اوقاتها فاحرم من الميقات في الاولى وتعاد شوال في الثانية او
اوراكبا ولو لسقطة او على اعناق الرجال في الثالثة او
استاجر لبيانها عنه بنسك فانه يجزيه لكن ترك كما يوجب
دما كرمي وطواف وداع لزمه دم وحط التفاوت لو قرن
ما امر به او ترك ما يوجب دما كطواف القدوم حط قسطه
من الاجر وما قبل في الركوب من انه لا يلزمه شيء لان عدله
للافضل ممنوع لانه لو نذر الحج ماشيا فركب لزمه دم لتركه
واجبا في الحج ولا يحط الاجير نفقاته ان ركب محظورا
كلبس وقلم وان قال له ستاجره افعل ذلك والدم
علي اذ لم ينقص شيئا من العمل ولا نفسه لاجارة بشرط
المستاجر ذلك على نفسه وفارق شرط الاحرام من غير الميقات
بان ما هنا كالوعد وهو لا يلزم الثالث عشر لو استاجره
للقران فامتثل فالدم الواجب به على المستاجر كما لو حجه
لانه الذي شرط القران فلو شرطه على الاجير بطلت الاجارة
للجمع بين اجارة وبيع مجهول لان الدم مجهول الصفة
وقضيته انه لو وصفه بصفات السلم المعتبرة في الجواز
صح وكون جمعا بين اجارة وبيع وقد يتوقف فيه ولو
كانت المستاجر للقران معسرا فالصوم به بدل الدم على
الاجير او بعضه وهو الايام الثلاثة في الحج والذي في الحج
منها هو الاجير ولا يحط من الاجرة شيء لانه لا نقص في العمل
الرابع عشر لو خالف من استوجر للقران بان افرد او اطلق
اجارة عين انفسخت في الحج اذ لا يجوز تاجير العمل فيهما
عن الوقت المعين فيحط ما يخصهما من الاجرة وان كانت
اجارة ذمة ولا انفساخ في شيء ولا شيء عليه اذ زاد خيرا
ولا شيء على مستاجره ايضا لانه لم يعين لكن ان لم يعد
الاجير الى الميقات للاحرام بالعمرة لزمه دم والحط كما سبق
وان تمتع بدل القران وهي اجارة ذمة لم يعد للحج الى الميقات

فالدم

فالدم الواجب بترك الاحرام به منه والحط كما مر فيجبان عليه
وما دام التمتع فعلى المستاجر لتضمن امره بالقران الدم ولا بعد
في ذلك لان سبب وجوب الدم الثاني عين وجوب الاول
فان عاد لم يجب شيء وان كانت اجارة عين فقيل تنفسخ في الحج
لوقوعه في غير الوقت المعين له فيحط ما يخصه من الاجرة
وارتضاه في الروضة لانه قياس ما مر في فرق عين بانه ثم لما افرد
انقضى وقت العمرة بخلاف ما اذا تمتع فان وقت الحج باق
وان مضى بعضه وكلنا صحيح وجمع من الاصحاب بعدم الانفساخ
رعاية لوجه لان الاجير اد خيرا فاده العمل لكن عليه
دم المجاورة وعلى المستاجر دم التمتع بدل دم القران كما لو
قرن الخامس عشر لو استاجره للتمتع فامتثل فالدم الواجب
بالتمتع على المستاجر وبانى فيه مما مر في نظيرين في استيجاره
للقران وانه افرد بدل التمتع وهي اجارة عين انفسخت
في العمرة لفواتها وفيها كما مر والا فلا لكن ان لم يعد الى
الميقات لدمه الدم والحط كما مر وان قرن وعدد اضاف
النسكين فطاف طوافين وسعى سعيين فصار اد خيرا
اذا حرم بهما من الميقات وكان مامورا ان يحرم بالحج
من مكة فلا شيء عليه ولو اقتصر على افعال الحج حط التفاوت
وعليه دم لنقصان عمله ولو لم يعد الى الميقات لزم
المستاجر دم اذ مامر شرطه يقتضيه السادس عشر
وان استاجر للافراد عن نفسه فقرن وهي اجارة عين
وقع النسكان للاجير وانفسخت فيهما معا لانهما لا ينحلان
بفترقان لاتحاد الاحرام ولا يمكن صرف ما لم يامر به
المستاجر اليه فلو كان المحجوج عنه ميتا وقضائه
جواز ان حج عنه الاجنبي وبشر من غير وصية ولا اذن
وارث لا ستقضي دينه وان كانت الاجارة في الذمة وقعا
لمستاجر لبقاء الاجارة ويجب على الاجير الدم والحط

Copyright © King Saud University